

Distr.: Limited
18 April 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



سلفادور، البرازيل، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠

تقرير اللجنة الأولى: البنود ٤ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال وحلقات العمل ١ و ٤ و ٥

إضافة

حلقة العمل ٤: الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات
وسائر أشكال الجريمة المنظمة

وقائع الجلسات

١- عقدت اللجنة الأولى في جلستها العاشرة والحادية عشرة، المعقودتين في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، حلقة العمل بشأن الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة. وقد نُظِّمت حلقة العمل بالتعاون مع المعهدين التاليين التابعين لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية: معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، والمعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة. وعُرضت على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) ورقة معلومات خلفية عن الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة (A/CONF.213/15)؛

(ب) دليل المناقشة (A/CONF.213/PM.1)؛

(ج) تقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الثاني عشر (A/CONF.213/1 و A/CONF.213/RPM.2/1 و A/CONF.213/RPM.3/1 و A/CONF.213/RPM.4/1).



٢- وقُسمت حلقة العمل إلى أربع منظرَات، وتمّ تقديم ما مجموعه ١٢ عرضاً إيضاحياً. وفي الجلسة العاشرة، ألقى رئيس اللجنة كلمة استهلاكية. وألقى كلمة أيضاً مديرُ مناقشة حلقة العمل. وعُقدت ثلاث منظرَات، تناولت أولاً تهريب المخدرات والاتجار بها؛ وركّزت الثانية على المخدرات والاقتصاد السياسي الأوسع؛ وتناولت الثالثة تدابير التصديّ التي تتخذها الدول الأعضاء. وأثناء المناقشة، ألقى كلمات ممثلو كل من إيطاليا والاتحاد الروسي والصين والجزائر وكولومبيا.

٣- واستمعت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة، إلى العرضين الإيضاحيين المتبقّيين الخاصين بالمناظرة الثالثة وكذلك العروض الإيضاحية الخاصة بالمناظرة الرابعة، التي تناولت تدابير التصدي غير الحكومية والمتعددة الأطراف. وألقى كلمات أثناء المناقشة ممثلو كل من إيران (جمهورية-الإسلامية) والنرويج وأذربيجان والأرجنتين وفنلندا والمملكة العربية السعودية والاتحاد الروسي. وألقى كلمات أيضاً ممثل المكتب القطري التابع لمكتب المخدرات والجريمة في أفغانستان، وخبيران مشاركان بصفتهم الفردية.

المناقشة العامة

٤- أشار مدير المناقشة في كلمته الاستهلاكية إلى أن بوسع الدول الأعضاء والحكومات المحلية والمجتمع الدولي أن تتصدّى بطريقة أكثر فعالية للصلات بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظّمة. ولخصت العروض الإيضاحية التحديات التي تنطوي عليها جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة، وبيّنت التطوّرات الأخيرة وكذلك الاستراتيجيات الواعدة التي تُبشّر بالأمل بإحراز نجاح أكبر في مجالي الوقاية والمنع. وتضمّنت العروض الإيضاحية والمناقشة استنتاجات ومساهمات خبراء من شتّى المناطق، وقدمت توصيات ذات وجهة عملية للاسترشاد بها في الجهود المقبلة.

٥- وفي المناظرة حول تهريب المخدرات والاتجار بها حدّد المشاركون المجالات الرئيسية التالية التي تستحق العناية: تقليد الأدوية المنظّمة، وعوامة تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، والجريمة الحاسوبية. وأشاروا إلى أن تزايد الفرص وطلب الجمهور على المنتجات غير المشروعة حفّز على تكوين شبكات منظّمة لتوفير تلك المنتجات. ولوحظ أن تحسين التوثيق الوطني والدولي لتلك المشاكل، مع تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، عنصران ضروريان لأي نهج بشأن منع تلك الأشكال من الاتجار.

٦- وارثي في المناظرة حول المخدرات والاقتصاد السياسي الأوسع أن الصلة بين الجريمة المنظّمة والاتجار بالمخدرات ترتبط بالنزاعات والمسائل الأمنية والإرهاب والفساد. وتتلق هذه الصلة بالمساعي غير المشروعة للتحكّم في الإنتاج وفي أسواق التوزيع، وأعمال العنف التي يقوم بها الأشخاص تحت تأثير المخدرات، والجرائم المرتكبة لدعم تعاطي المخدرات أو إنتاجها. وقد خلص إلى أن الفساد ييسّر الأنشطة غير المشروعة ويجبّط تدابير إنفاذ القانون ويقوّض مشروعية الحكومة والثقة اللازمين للتعاون الدولي.

٧- وفي المناظرة حول تدابير التصدي التي تتخذها الدول الأعضاء ركّز على الأعمال المنسّقة التي تضطلع بها الحكومات لمكافحة العنف المرتبط بالمخدرات، وتأثير التشريعات وتقنيات الملاحقة القضائية، وإعداد معلومات استخباراتية أفضل بشأن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم والشبكات الإجرامية من أجل تعزيز نجاح الملاحقة القضائية. وأبرزت الحاجة إلى تحسين التعاون الدولي ووضع عقوبات صارمة وحماية الشهود وتوفير أدوات قانونية مناسبة لجمع الأدلة، كما أُبرزت الحاجة إلى الاستعانة بفرق عمل شرطة مشتركة بين الوكالات وإلى تبادل المعلومات للوفاء بالولايات المشمولة في اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة من خلال تنفيذها تنفيذًا كاملاً وتوفير المساعدة والتدريب التقنيين.

٨- وفي المناظرة حول تدابير التصدي غير الحكومية والمتعددة الأطراف نوقش دور المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الإقليمية وسياسات الأمم المتحدة في إعداد المعلومات والبرامج وتوفير الأمن اللازم للتصدي لنطاق الجريمة المنظّمة والاتجار بالمخدرات. وسلّط الضوء على دور التعليم وتوعية الجمهور وجمع البيانات، لإيضاح سبل إسهام البحوث والتعليم والتقييم في فهم الأمور المتعلقة بالفساد وسرقة الممتلكات الفكرية وتقييم ما يتعرض له الرفاه العام من تهديدات أخرى. وأقرّ بما للتدريب من أهمية أساسية في اتخاذ تدابير مستنيرة من خلال تعميم النهج الجديدة والبديلة لمنع الجرائم المنظّمة بأشكالها المختلفة الكثيرة وملاحقة مرتكبيها قضائياً ومعاقبتهم. كما أُقرّ بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية هي أربعة أركان أساسية في التعاون الإقليمي للتصدي للتهديدات التي تطرحها الجريمة المنظّمة والتهديدات على الأمن العام. وإضافة إلى ذلك، استُبينت الحاجة إلى تحسين قدرات الشرطة في أوضاع ما بعد النزاعات، بغية إنفاذ سيادة القانون لتحقيق استقرار المجتمعات في مواجهة مرتكبي الجرائم المنظّمة.

٩- وفي إطار المناقشة العامة التي عقبته ذلك، شدّد عديد من المتكلمين مجدداً على أن الطابع الدولي للاتجار بالمخدرات وغيرها من المنتجات غير المشروعة يستلزم تعاوناً دولياً فعّالاً. وأشار المشاركون إلى أهمية تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة القائمة، وإلى ضرورة

الاستعانة بالمعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف حيثما وُجدت، وتحسين التعاون بين وكالات إنفاذ القانون وتعميم المعلومات الاستخباراتية فيما بينها.

١٠ - وأكد عديد من المشاركين على أهمية بناء القدرات. ولُوحظ أنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للأدوية المزيفة، وصيد الأسماك غير المشروع، وسلائف المواد الكيميائية، والصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب والجريمة الحاسوبية والأنشطة التي تقوم بها الجماعات الإجرامية المنظمة لغسل الأموال، بغية توثيق نطاق هذه المشاكل والأضرار التي تسببها توثيقاً أوضح وتعزيز الوعي بها على الصعيد الدولي.

١١ - وشدّد عديد من المتكلمين على ضرورة تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء لدعم الملاحقات القضائية الدولية. كما أُشير إلى أهمية تحسين قدرات الشرطة، ولا سيما في المناطق الخارجة من النزاعات، من أجل التصديّ لنفوذ عناصر الجريمة المنظمة فيها. وشدّد على المساهمات التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في التعليم والبحوث، باعتبارها سبيلاً إلى دعم الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢ - استناداً إلى الكلمات التي أُلقيت أثناء المناظرات، خلصت حلقة العمل إلى الاستنتاجات التالية:

١٣ - يجب أن تستند التدابير الفعّالة للتصديّ للجريمة المنظّمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات، إلى إقامة إطار تشريعي ملائم وإنشاء برامج لبناء القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على أساس تقاسم المسؤولية. ويستدعي عمل المنظمات الدولية في هذا المجال مزيداً من التنسيق ومضاعفة الجهود المشتركة لتعزيز تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف، وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، ولوضع برامج مساعدة تقنية شاملة ومستدامة ومتّسقة.

١٤ - وما زال يتعدّر الحصول على البيانات في العديد من الولايات القضائية، وبقيت التحليلات المعنية بالجريمة المنظمة شبه معدومة في عدة مناطق. ومن الضروري بذل جهود كبيرة للتمكّن من دراسة الاتجاهات القائمة في النشاط الإجرامي المنظّم، لأن هذا النوع من النشاط الإجرامي يتغيّر استجابةً لجهود إنفاذ القوانين.

١٥ - وتعمد التدابير المتعلقة بالسياسات على إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر التي تشكلها الجريمة المنظّمة. ويتطلّب تحديد هذه المخاطر إجراء تقييمات محدّدة، نظراً لعظم التباينات الموجودة داخل البلدان والمناطق. ومن الضروري توطيد الجهود القائمة المحدودة واتخاذها قاعدة انطلاق لبذل جهود تتسم بمزيد من المنهجية والانتظام في مجال تقييم المخاطر في جميع أنحاء العالم.

١٦ - وقد أُجريت تقييمات عديدة للصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الاتجار. وأشارت تلك التقييمات إلى الدور الحاسم للتعاون الإقليمي في هذا الصدد، وإلى ضرورة ترجمة نتائجها إلى برامج محددة لتقديم المساعدة للمناطق التي تحتاج لها. ومن الضروري أن يصبح تقديم هذه المساعدة من الأولويات، وخصوصاً لدى أوساط المانحين. وثمة حاجة أيضاً لإعداد خلاصة موجزة للتقييمات والتحليلات الإقليمية الموجودة لكي يتسنى لكل من المناطق أن تستفيد من تجارب المناطق الأخرى. ويلزم إجراء تقييمات دورية منتظمة بطريقة موحّدة من أجل تقييم اتجاهات الأنشطة غير المشروعة وأثر مبادرات العدالة الجنائية.

١٧ - ولم يُبذل سوى القليل من الجهود لإجراء تقييم موضوعي لمدى فعالية الأساليب المستخدمة في مكافحة الاتجار بالمخدرات وسائر الأنشطة الإجرامية المنظّمة. ونتيجة لذلك، لا يزال صعباً تقييم مردود تكاليف هذه الأساليب وأثرها. ومن المرجّح أن الدروس المستفادة في هذا الصدد لا تُجمع أو تُستخدم بطريقة منهجية لتحسين أساليب مكافحة الجريمة وضمان مواكبتها للجريمة المنظّمة بطبيعتها المتغيّرة باستمرار. ومن الممكن لأعضاء المجتمع الدولي، بل من واجبهم، أن يعملوا معاً من أجل وضع برامج لمراجعة أساليب مكافحة الجريمة وإجراء تحليل منهجي للدروس المستفادة منها.

١٨ - وقد ثبت أن اللقاءات المباشرة من أجل التدريب والمساعدة التقنية هي وسيلة قيّمة لتعزيز الثقة بين المهنيين الممارسين وتعاونهم بعد انتهاء التدريب. كما ثبت أن الاستعانة بالرابطات الاقتصادية والإيمائية كملتقيات لإبرام اتفاقات ذات صلة بمكافحة الجريمة هي وسيلة فعّالة لمعالجة المسائل المشتركة المتصلة بالجريمة. وتبادل المعلومات والتعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات ضروري لتحسين فعالية مكافحة الاتجار بجميع أشكاله. وينبغي أن تتّسم أنشطة التدريب وبناء القدرات الخاصة بالمشرعين وواضعي السياسات وجهاز القضاء وأجهزة إنفاذ القانون بطابع الشمول والاستمرار، إذ إن ما يستجدّ من قوانين واتفاقات دولية وأساليب تحقيق وتغيّرات في النشاط الإجرامي المنظّم يتطلّب تحديث المعارف والمهارات.